عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

سياسات الفاعلين الروسي والأمريكي حيال الملف السوري

أ. معن طلّاع

دراسة

مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 10 شباط/ فبراير 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

المحتويات

ملخص تنفيذي..... 2
تمهيد..... 3
الفاعل الأمريكي والاستراتيجيات المحدودة 4
أولوية صفقة النووي..... 4
أولوية محاربة الإرهاب..... 5
السلوك الأمريكي حيال الملف السوري 7
الفاعل الروسي: أحلامٌ سوفيتية وداخل مأزوم..... 8
السلوك الروسي حيال الملف السوري..... 9
الحراك الروسي في سبيل الانفراج السياسي والاقتصادي 10
فرص المعارضة السورية الكامنة في سياستي أمريكا وروسيا 13
خاتمة..... 16

ملخص تنفيذي

تنتهج إدارة أوباما تجاه سورية سياسة الحد الأدنى، وعادةً ما تهدف لإظهار قيامها بما يكفي لتجنب الانتقادات والضغوط الداخلية الحادة، وتراجع الملف السوري على سلم أولويات الفاعل الأمريكي في المشرق العربي والتي تم حصرها بملفين:

1. النووي الإيراني الذي تعتقد إدارة أوباما أنه سيحدث تغييراً في قواعد اللعبة في المنطقة، إلا أنه سيبقى مرهوناً بتحقيق إيران لشروط إسرائيل الأمنية والتقنية. ومدى تحرر السلطة السياسية من ثوابت فكر الخامنئي.
2. مكافحة الإرهاب عبر استراتيجية الحرب بالوكالة والاتكاء على العمليات الجوية، وتتعزز فرص عدمية الانفراج في هذا الملف لأسباب تتعلق بطبيعة المعالجة الأمريكية القاصرة. وفيما يتعلق بسورية فإن أهم التفضيلات الاستراتيجية للإدارة الأمريكية تتمثل في الحفاظ على "مؤسسات الدولة"، ولو عنى ذلك تعويم النظام ببعض أو معظم رموزه، وتطويع الطرفين في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

يبدو الشرق الأوسط (كجغرافيا ملتهبة بعيدة عن المركز الروسي) ميداناً فعالاً لبدء نهج عدة خيارات، يعتقد الروس أنها ستشكل مدخلاً لفاعلية سياسية واقتصادية تخفّف آثار التأزم السياسي والاقتصادي بعد أزمة أوكرانية، وهذه الخيارات هي:

- التفاهم مع الفاعلين الإقليميين في سورية كالسعودية عبر بوابة الحل السياسي في سورية وتركيا عبر المصالح الاقتصادية المشتركة
- التحالف مع إيران للمشاركة بقيادة النظام الإقليمي الآخذ بالتشكل، وكون إيران عاملاً صاداً للإرهاب وضماناً لعدم وصوله للمجال الروسي الحيوي.

تكمن فرص تحسين التموضع السياسي والعسكري لقوى المعارضة السورية بانتهاج عدة سياسات تستثمر بها عدم التعجل الأمريكي والتأزم الروسي، وأهم هذه السياسات هي:

- تحديد ثوابت سياسية لتحالفاتها السياسية والعسكرية الدولية والإقليمية مع ضرورة الاحتفاظ بمنجز الشرعية السياسية واستثماره بعدم تمرير الأطروحات السياسية للفاعل الروسي أو الإيراني.
- ضرورة تنظيم الصفّ العسكري فيما يتعلق بمكافحة نظام الأسد والإرهاب بعد الاستفادة من دروس ومعطيات المشهد العسكري العام سواء تلك التي حدثت في عين العرب "كوباني" أو بمعادلات توازن الرعب في دمشق وريفها أو بالجبهة الجنوبية أو الشمالية.
- ضرورة تمتين العلاقة بين الداخل والخارج بحيث ينبغي أن تصبح تبادلية وتكاملية تستطيع قوى المعارضة السورية من خلالها مواجهة مشاريع النفوذ الإيرانية وتعرّي ادّعاءات واقعية تعويم نظام الأسد أو أحد رموزه.

تمهيد

تعدّ سياسات الفاعلين الدوليين -الإشكالية والمتسمة بالتضارب والبراغماتية الانتهازية-من أهم أسباب استعصاء المسارات السياسية والعسكرية والأمنية التي يعاني منها المشهد السياسي والعسكري في المشرق العربي، حيث ساهم سلوكهم السياسي في سيولة الأحداث وتعميق الاستقطاب وتأزّم المشهد، مما يجعله مسرحاً مفتوحاً على عدة احتمالات تزيد من تشظّيه وتقلّل الفرص الواقعية للحل السياسي. كما يعتري المشرق العربي جملةٌ من الأفعال الداخلية المولّدة للاحتقان والتوتر والاصطفاف الهويّاتي الضيّق، بالإضافة إلى الآثار المتأتية من المتغيرات الجيوسياسية التي أثرت على الخارطة السياسية والاجتماعية كسيولة الحدود وتغير اللاعبين والملاعب الاستراتيجية بالإضافة إلى نشوء كيانات عابرة للحدود (ذات تمويل ذاتي وقيادات عسكرية وإدارية وإعلامية متمكّنة) ساهمت في تشظّي المنطقة وظهور صراعات إيديولوجية وعقديّة بالغة الحديّة.

لقد أفرزت السياسات الدولية والإقليمية والمتغيرات الأخرى المرتبطة بالملف السوري، العديد من المعطيات التي زادت من تعقيد الملف السوري وجعلت مآله مرتبطاً بعدة قضايا إقليمية ودولية نظراً لتعارض وتشابك المصالح الاستراتيجية في المشرق العربي عموماً والذي أصبحت ملفاته الملتهبة وُحدة واحدة من حيث النوع والأثر السياسي والعسكري من جهة، ولما تحتويه الجغرافية السورية من مهددات أمنية من جهة ثانية، ناهيك عن الآثار السلبية لمحاولة التحكّم بمسارات التغيير وضبط الفوضى المرافقة لها من جهة أخرى.

انطلاقاً من ذلك تعالج هذه الدراسة سياسات الفاعلين الأمريكي والروسي كونهما يتحكّمان بكثير من مرتكزات البيئة الدولية المؤثرة في الملف السوري، حيث تحلّل في قسمها الأول أولويات سياسات الولايات المتحدة في المشرق العربي ودوافعها، وتبين مدى انعكاس ذلك على خياراتها في الملف السوري. وتوضح في قسمها الثاني غايات الحراك الروسي الباحث عن الانفراج السياسي والاقتصادي والخيارات الروسية الممكنة، كما تفكك قواعد تحرك السياسة الروسية تجاه المشرق عامة وتجاه سورية مع تبيان الأسباب الروسية الموجبة لدعم النظام الحاكم في سورية، وتفرد الدراسة في قسمها الأخير للفرص الكامنة لقوى المعارضة السورية في ظل سياسات هذين الفاعلين وسبل تحسين تموضعاتها السياسية والعسكرية بعد تحديد الغايات وتوصيفها.

الفاعل الأمريكي والاستراتيجيات المحدودة

من المسلم به **أن طبيعة أداء الفاعل الأمريكي بعد** تجربتي أفغانستان والعراق أخذ يعتمد في مقاربته السياسية للملفات المختلفة أساس ترشيد استخدام قوته عبر سياسة القيادة من الخلف وبأقل التكاليف البشرية والمادية من خلال تكثيف الأدوات الناعمة والتحكم الدقيق بالعقوبات الاقتصادية. إلا أن هذه المقاربة تصطدم بعدة ملفات ذات صراعات حادة تهدد الأمن الإقليمي والدولي، مما يجعلها خاضعة للتغيّر المستمر. وإذا ما أخذنا بالاعتبار تصنيف مخاطر الصراعات في العالم وترتيب أولوياتها من منظور السياسة الأمريكية وفقاً للمعايير والمفاهيم التي يفرضها الداخل الأمريكي، فإن إدارة أوباما تعتقد أن الهم الاقتصادي والأمني يعلو على الشأن الدولي، مما يجعل العامل الحاسم في تحديد مخاطر الصراعات هو "تهديد مصالح الولايات المتحدة"، ويُقصد بالمصالح هنا المخاطر عالية التأثير على أمن الولايات المتحدة، والتي قد تدفع بها للدخول في مواجهات وحروب مباشرة، نتيجة الالتزام بمعاهدات مبرمة بعينها، أو نتيجة تهديد امتداداتها الاستراتيجية. وتتحدد خطورة الصراع بكونه إما محفزاً للإرهاب أو الانتشار النووي أو التدخل العسكري، وعليه ترى إدارة أوباما في الشرق الأوسط أولويتين: إبرام صفقة النووي الإيراني عبر آليات تتأرجح بين الضغط والتحفيز، ومكافحة "تنظيم الدولة الإسلامية" بأدوات إقليمية.

أولوية صفقة النووي

تركّز دوائر صنع القرار في إدارة أوباما على أولوية التوصل لاتفاق مع إيران بخصوص ملفها النووي والحذر من المخاوف المترتبة على احتمال انهيار المفاوضات بين إيران والقوى الغربية، حيث تعتقد إدارة أوباما أن هذا الاتفاق سيحدث تغييراً في قواعد اللعبة في المنطقة مما من شأنه تحقيق الاستقرار فيها، وسيعزز من فرص دخول إيران عصر الاعتدال من خلال تمكين الرئيس الإصلاحي روحاني على حساب الخامنئي كما يسري الاعتقاد في أروقة واشنطن[1].

إلا أن إفراط القيادة الأمريكية في ربط جلّ الغايات (بما فيها الاستمرار في تحفيز إيران للاشتراك في التحالف الدولي ضد الإرهاب) بغاية التوصل لصفقة نووية، سيكون له تداعيات تزيد من سيولة المنطقة وتصاعد عوامل الاستفزاز والاضطراب لدى المكونات السنّية في المنطقة. ناهيك عن أن الحماس الأمريكي لم يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام الإيراني الإقصائية للقوى الإصلاحية والديمقراطية الإيرانية، فمحاولة إدارة أوباما التلاعب بالفصائل السياسية الإيرانية رهان غير مضمون النتائج خصوصاً مع انخفاض حدة الاستقطاب السياسي الحزبي الذي شهدته الساحة السياسية الإيرانية طيلة العقد الماضي.

[1] **Dennis Ross ،Eric Edelman**: "الصفقة النووية مع إيران ستتطلب من الغرب إعادة تقييم افتراضاته"، معهد واشنطن، للمزيد راجع الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/a-nuclear-deal-with-iran-will-require-the-west-to-reevaluate-its-presumptio

إن تغيير الحسابات الإيرانية سيبقى مرتبطاً بمدى تغيير ثوابت فكر الخامنئي المسيطر بشكل مطلق على القرار السياسي في إيران، ومدى تحرر السلطة السياسية التنفيذية منها، حيث أثبتت مخرجات الأداء السياسي الإيراني عدم حصول هذا التحرر، وبالتالي لا يمكن التعويل على مناورات الساسة الإيرانيين التكتيكية في إحداث أي تصدع في العلاقة بينها وبين المرشد.

كما أن الاستمرار في عدم التوصل لاتفاق نووي رغم القرارات الأممية الملزمة والمتعلقة [2] بضرورة توقيف تخصيب اليورانيوم والعقوبات الاقتصادية، يدلّ على أن إيران لا تزال تشكّ بجدية التدخلات الدولية وأن المجتمع الدولي لا مناص له سوى الضغط والتفاوض. وعلى أن أي استراتيجية ضغط تتضمن عزل إيران عن التدخل في جوارها والحدّ من حرية تحرّك عملائها ستبقى معرضة للفشل لأن المناورة الإيرانية ستتكفل بالتلاعب على هذه الاستراتيجية لتحسين ظروف التفاوض.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن عقد صفقة نووية مع إيران سيبقى مرهوناً بتحقيق شروط إسرائيل الأمنية والتقنية، والتي تمتلك عدة قنوات تأثير وضغط في البنية الأمريكية تجعلها قادرة على عرقلة أي صفقة لا تراعي تلك الشروط.

أولوية محاربة الإرهاب

حزمت سياسة إدارة أوباما أمرها بخصوص مكافحة التنظيم انطلاقاً من خطورة تبعات تمكينه وإحكامه للقيادة المجتمعية، بالإضافة إلى عدم القدرة على الاستمرار في توظيف التنظيم واحتمالية تزايد فرص التهديد الأمني المباشر لمصالح أمريكية، فتبنت سياسة أوباما استراتيجية الحرب بالوكلاء المحليين أو الإقليمين واكتفت بالعمليات العسكرية الجوية كي لا تورط نفسها بأي تدخل بري مكلف يناقض الوعود الأوبامية للمجتمع الأمريكي، مستغلةً ظهور عدة معطيات أمنية وجيوسياسية جديدة.

لقد أجبر تمدد تنظيم الدولة الإسلامية ووصوله للموصل (الذي أدى إلى انهيار الديناميكيات العراقية والحدود بين سورية والعراق)، دول المشرق العربي على تغيير مواقفها السياسية واتباع النهج الصلب حيال هذا التنظيم الذي فرض نفسه كياناً لا يمكن تجاهله، ليس فقط من قبل سوريا والعراق (كون "الدولة" قضمت أجزاءً كبيرةً من أراضيهما)، بل وأيضاً الفاعلين الإقليمين والدوليين. وبناءً على هذا التعقيد الجيوسياسي في حضور "الدولة الإسلامية"، ركزت دوائر صنع القرار الدولية في سياساتها تجاه المشرق العربي على محاربة الإرهاب وصدّ أخطاره باعتباره أصبح مهدداً أمنياً عابراً للقارات وغدت الملفات الأخرى في نفس الجغرافيا هامشية وتفصيلات تدرس إمكانية توظيفها وتطويعها من أجل هذه الغاية، كما

[2] **أصدر مجلس الأمن الدولي عددًا من القرارات تتناول أزمة الملف النووي الإيراني ومعظمها ورد تحت الفصل السابع: الرقم 1696** تاريخ 31 تموز 2006، ويتعلق بطلب تعليق تخصيب اليورانيوم، **والقرار الرقم 1737** تاريخ 23 كانون الاول 2006، يتعلق بفرض عقوبات على إيران لعدم امتثالها للقرار السابق. والقرار الرقم 1747 تاريخ 24 آذار 2007، ويقضي بتوسيع العقوبات والترحيب بمبادرة الدول الخمس الكبرى + المانيا للتدخل في حل المشكلة الإيراني، **القرار 1803** تاريخ 3 آذار 2008، يتضمن توسيع العقوبات ومنع تصدير بعض المنتجات التي يمكن أن تساعد البرنامج النووي والصاروخي الإيراني.**والقرار 1835** تاريخ 27 أيلول 2008، يؤكد القرارات الأربعة السابقة، والقرار **الرقم 1929** تاريخ 9 حزيران 2010، قضى بوقف تصدير جميع انواع الأسلحة إلى إيران التي لها علاقة بالصواريخ البالستية وتفتيش السفن التي تنقلها واحتجازها، وتجميد أرصدة اعضاء الحرس الثوري، وخطوط النقل البحري.

يدرس ولوج دول المنطقة كذلك وفقاً لهذا المعيار فقط. إلا أن استراتيجية الحرب بالوكلاء المحليين أو الإقليمين التي تبنتها سياسة أوباما واجهت عدة معوّقات تتعلق بـ:

- عدم فاعلية الاعتماد على خيار توظيف الحكومات المركزية في سورية والعراق لأسباب موضوعية مرتبطة بالخلل الوظيفي لمؤسسات تلك الحكومات.
- عدم قدرة الفصائل المسلحة السورية على مواجهة التنظيم نظراً لاختلاف القدرة العسكرية ولتضارب الرؤى السياسية والعسكرية فيما بينها، بالإضافة إلى أن تطوير هذا الخيار يحتاج زمناً طويلاً.
- عدم القدرة على توظيف تركيا (ذات المكون البشري السني والجيش المنضبط ذو الخبرة القتالية) في الأراضي العراقية وذلك بسبب المطالب التركية المتعلقة بإنهاء النزاع السوري عبر تنحية الأسد بمشاركة أممية، الأمر الذي يزيد تورط الأمريكان في المنطقة على عكس إرادة وتوجهات الإدارة الأمريكية.

وبالتالي جعلت تلك المعوقات دوائر صنع القرار الأمريكية تدلل على أن الخيار الإيراني هو المتاح للبحث حالياً، فإيران سبق ومارست دوراً شرطياً في العراق لم يتعارض مع المصالح الأمريكية كما سبق وأن تعاملت مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، إلى جانب قدرتها على ضبط كافة حلفائها وأذرعها، ناهيك عن التقاطعات المشتركة في محاربة التنظيم فكلا البلدَيْن يريد القضاء على قوة شرسة معادية لهما، وكلاهما يريد لدولاب حكومة العبادي أن يدور. كما أنه لا مشكلة لدى الأمريكيين في ضمان الإيرانيين للأمن في الجنوب العراقي، ولا اعتراض لدى الإيرانيين كذلك على وجود كردستانٍ موالٍ لأمريكا ما داموا يواصلون هيمنتهم على التدفقات النفطية الجنوبية [3].

تتعزز فرص عدمية الانفراج في مشهد محاربة الإرهاب على المدى المنظور لأسباب تتعلق بصيغ المعالجة الأمريكية الراهنة فهي:

- لاتزال غير قادرة على إحداث انكسارا ملحوظاً في الصف الإرهابي بسبب استنادها في محاربته على التجربة الأفغانية والاكتفاء بضرب مواقعٍ من الجو وقتل بعض قادته.
- ذات نهج مختلف في سورية عن العراق، الأمر الذي أعطى التنظيم مرونة زادت من هوامش المراوغة التكتيكات العسكرية.
- لم تستطع ضبط دينامية العراق السياسية والعسكرية.
- لا زالت تبحث عن قوى "سنية" محلية أو إقليمية تقوم بالمهام الميدانية بالتحالف.
- تتجاهل بشكل تام القضايا الاجتماعية التي تشكل أساس ملفات الصراع في المنطقة مكتفيةً بالعمل على ضبط مفرزاته بما لا يهدد بشكل مباشر الأمن القومي الأمريكي.

[3] **جورج فريدمان**، تهديدات " داعش" والتحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، للمزيد راجع التحليل في موقع السياسة الدولية: http://www.siyassa.org.eg

وتجدر الملاحظة فيما يتعلق بدور الحلفاء المشاركين في عمليات التحالف، أن الدور الوظيفي للحلفاء الغربيين هو دور برتوكولي رمزي، ذو أدوات قاصرة عن تغيير معادلة الصراع القائمة ومكتفية بتضييق الخناق على حركة المقاتلين الأجانب، كما يكتنف الولوج العربي في هذا التحالف أيضاً التذبذب جراء براغماتية إدارة أوباما وضبابية سياسته التي تبحث عن تحالفات جديدة تخدم المصالح الأمريكية على حساب مصالح حلفائها الإقليمين التقليديّين، ومن جهة أخرى يعود هذا التذبذب لأسباب تتعلق بما تشهده بنية النظام العربي من تحولات اجتماعية واضطرابات سياسية وأمنية تهدد هذا النظام ولا تسمح له بممارسة الأدوار والمهام الخارجية بكفاءة.

السلوك الأمريكي حيال الملف السوري

يمكن وصف سياسة أوباما تجاه سورية بأنها سياسة الحد الأدنى من الفاعلية تعتمد أحياناً على منهج المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، تكتظ بالخطابات والتصريحات على حساب الأداء الفعال، وأن استجابات أوباما للتحديات الأمنية عادةً ما تهدف لإظهار قيامه بما يكفي لتجنب الانتقادات الداخلية الحادة، ومحاولته تقليل الضغوط على إدارته للتدخل.

إن التفضيلات الاستراتيجية في السياسة الأمريكية تجاه سورية هي ثلاثة:

- أن الطريق الوحيد للخروج من هذا الصراع هو مفاوضات بين المعارضة والنظام.
- الحفاظ على "مؤسسات الدولة"، ولو عنى ذلك تعويم النظام ببعض أو معظم رموزه.
- تحجيم التنظيمات السلفية الجهادية العابرة للحدود ضمن سورية.

لقد كانت خيارات إدارة أوباما متفقة مع هذه التفضيلات، فلطالما أعاقت مساندي المعارضة من تقديم الدعم النوعي، حيث ناور البيت الأبيض لسدّ كل السبل السياسية والعسكرية التي سعت إليها الدول الداعمة للمعارضة، مثل فرنسا والسعودية وتركيا بادعاءات الهاجس الأمني وراديكالية فصائل المعارضة السورية وانتفاء صفات الاعتدال، كما أن التدخل الأمريكي الصلب في سورية لايزال بعيداً ومقترناً بالمهدد الأمني المباشر على مصالحها القومية ومصالح حليفتها الإقليمية إسرائيل، وتتيح الفرص للمجهودات السياسية انتفاء مبررات التدخل عبر بوابة الصفقات كصفقة الكيماوي، أو عبر المبادرات السياسية الدولية والإقليمية المنطلقة من هذه التفضيلات. ومما يزيد حراجة خيارات الإدارة الامريكية في معالجة الإرهاب في سورية هو عدم وجود مكون "سنّي" محلي منضبط بقيادة واحدة وهيكلية عسكرية منتظمة كقوات الحشد الشعبي بالعراق وقوات البشمركة في إقليم كردستان العراق.

وضمن سقف التفضيلات المذكورة أعلاه فإن التكتيكات الأمريكية في سورية سواء على الصعيد السياسي أو الدبلوماسي تنحصر في الاستمرار بتحسين ظرفين متوازيين:

الأول: أن تقوم الولايات المتحدة بتكوين جيش سوري بالهيكل والعقيدة التقليديين، هدفه الأساس محاربة التنظيمات الإرهابية، وأداء وظيفته السياسية لاحقاً إمّا بتقويض النظام أو مفاوضته عبر ممثليه السياسيين، وهذا الظرف من شأنه إعطاء الولايات المتحدة النفوذ الكافي للعب دور الوسيط في ترتيبات مشاركة القوة بين الفصائل المتناحرة. ويرتبط نجاح

هذا الخيار بتمويل أكثر لتدريب وإعداد الجنود الجدد، بالإضافة إلى المستشارين الذين سيتولون مسؤولية تعليم وإعداد تلك القوة الجديدة لعمليات القتال.

الثاني: عدم اعتراض مسارات وجهود بعض الدول (خاصة الخصوم) في أطروحات الحل السياسي للملف السوري وذلك لسببين، يرتبط أولاهما بإتاحة الفرصة للاستمرار بإدارة الصراع وضبط المتغيرات ومسارات تطورها ضمن الجغرافية السورية، ويتعلق ثانيهما بصعوبة التوصل لحل سياسي دون أن تستقر مخرجاته لمصالح الإدارة الأمريكية، كتقليل الانزياحات الجيوسياسية المتوقعة جراء استمرار الصراع وضرورة استهداف الإرهاب وإنعاش الآليات الأمنية التي لها دوراً هاماً في ضبط المعادلة في المشرق العربي، فيأتي عدم التدخل في هذه المسارات من باب إغراق وإنهاك تلك الخصوم في مشهد متصاعد وملتهب كالملف السوري، لا سيما أن الفاعلين الدوليين والإقليميين الآخرين لا يمتلكون مفاتيح الحل رغم امتلاكهم أدوات العرقلة.

الفاعل الروسي: أحلامٌ سوفيتية وداخل مأزوم

يبحث الفاعل الروسي عن فرص انتعاش سياسية واقتصادية مؤخراً في المشرق العربي متكئاً على تذبذب وتراخي الأدوار الدولية من جهة، وعلى وفرته النفطية وأزمة أوروبا الاقتصادية من جهة أخرى، ومحاولاً إعادة العمل على تأسيس "حقبة" روسية تنهي الهيمنة الأمريكية على التفاعلات الجيوسياسية في المشرق العربي على نحو يحاكي أجواء الحرب الباردة بينها وبين الولايات المتحدة، مستغلاً في ذلك تراجع الدور الأمريكي الفعّال في المنطقة وتبنيه أسلوب إدارة الأزمة من الخلف، الذي اعتبرته إدارة بوتين فرصةً لاستعراض أدوات القوة الروسية من جهة، ولتشعيب المواجهة السياسية والاقتصادية بينها وبين الغرب بعيداً عن مركزها من جهة أخرى.

ومن هنا كانت محاولات بوتين لتعزيز النفوذ الروسي في المشرق العربي بدافع من مزيج الحنين إلى النفوذ السوفييتي السابق والمصالح الوطنية الاستراتيجية معاً، فمع تداعيات الربيع العربي أحسّت روسيا بتعارض مفرزات التغييرات الجيوسياسية في المنطقة مع طموحها المتنامي، مما انعكس على سلوكها السياسي الذي بدا متحفظاً وناقداً للتغيير في ليبيا ومصر وغير آبهٍ في اليمن وتونس والبحرين، وغدا صلباً ومعارضاً في سورية لدرجة أقحمت موسكو فيها بشكل مباشر [4]. حيث تفترض روسيا أن ضمان المصالح الجيوسياسية في سورية هو عاملٌ محفزٌ لدور سياسي أكثر فاعلية يؤمن الاستعراض الدبلوماسي ويعيد تموضعها داخل مركز القرار الدولي، وقد مثلت المبادرة التي أطلقتها لتدمير الأسلحة الكيماوية مقابل وقف "الضربة العسكرية الأمريكية" لسورية، وتسهيل عقد مؤتمر جنيف2، نقط تحولٍ سياسية فارقة، لتبدو روسيا بعدها أكثر فاعلية في مسار الأحداث.

[4] **نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمة:** "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبا ومصر وسورية نموذجاً)، مجلة سياسات عربية العدد12، كانون الثاني 2015، ص112.

السلوك الروسي حيال الملف السوري

يراعي السلوك الروسي في الشرق الأوسط بصفة عامة وفي الملف السوري خاصةً، التحرك وفق عدة قواعد ينطلق أولها من قاعدة **مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجياً في المنطقة**، والسعي لإعادة تشكيل ميزان القوى العالمي عبر دعم حليفتها إيران وسورية، خاصة في ظل الإدارة الأمريكية الحالية التي خلفت فراغاً سياسياً في خارطة النظام الإقليمي الجديد، مما أتاح المجال أمام موسكو للعودة مرة ثانية إلى الساحة الشرق أوسطية.

بينما تنطلق القاعدة الثانية من **عدم الاعتماد في التعاملات الدولية والإقليمية على أسس أيديولوجية** بقدر يطغى على مبادئ الواقعية السياسية التي تستوجب تطوير الخطط والسياسات وفق مبدأ المنفعة السياسية والاقتصادية ومراعاة المصالح الأمنية القومية، وضمنت هذه القاعدة إعادة تعريف المصالح الروسية -خاصة بعد التحولات التي شهدتها المنطقة العربية-وحددتها بالأهمية الجيوسياسية التي تعزز فرص القوة والانتشار العسكري.

أما القاعدة الثالثة فتتعلق باستغلال روسيا **لموقعها في مجلس الأمن** من أجل تبرير سياساتها ومواقفها السياسية.
وانطلاقاً من هذه القواعد ونظراً لأهمية مكسب الملف السوري، أبدت روسيا دعماً سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً واضحاً لدمشق ورفضت الدعوة الأوربية والأمريكية لتنحي الأسد، وأحبطت المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين النظام السوري.

وبالنظر في أسباب هذا دعم الحكومة الروسية للنظام الحاكم في سورية نجده فيما يلي:

أولاً: أسباب سياسية لعلّ أهمها خدمة المصالح الحيوية الروسية سواءً في الجيوبولتيك الإقليمي أو في عملية التمركز الريادي ضمن السياسات الدولية التي تشكل الجغرافية السورية منذ أربع سنوات مسرحاً استراتيجياً بالغ الأهمية فيها، بالإضافة إلى اعتبارها أن الفكر الثوري السوري الرافض للنظام الحاكم ينطلق من حواضن إسلامية "سنيّة" وهو ما يذكرها بالتجربة الشيشانية والعدو " الإسلامي المتطرف"، وفي هذا السياق رفضت روسيا اعتبار ما يحصل في سورية حراكاً ثورياً بقدر ما هو حراك تديره مجموعة من المتطرفين الإرهابيين، ويأتي هذا الموقف منسجماً مع مواقفها الرافضة أيضاً لثورات الربيع الشعبي ابتداءً من ربيع بودبست 1956، مروراً بربيع براغ 1968، وثورات المعسكر الاشتراكي 1990 وانهيار جدار برلين، واستقلال دول الاتّحاد السوفياتي ومشكلة الشيشان والثورات "الملوّنة" كالبرتقالية في أوكرانيا والوردية في جورجيا[5].

(5) **حسين بهاز**، قراءة في السلوك السياسي الروسي تجاه الثورات العربية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، للمزيد راجع الرابط التالي:
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=63:-r-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10#.VNHpa2iUcQE

ثانياً: أسباب عسكرية، إن روسيا غير مستعدة لفقدان الحلف العسكري الذي بنته مع النظام السوري منذ أكثر من خمسين عاماً، خاصةً بعدما خسرت كل التحالفات التي كانت قائمة مع عدد من الدول الأخرى في حوض المتوسط إبّان انهيار الاتحاد السوفييتي، كما تتجلى الأسباب العسكرية بتوسيع القدرة البحرية الروسية في المنطقة والتي تشكل القاعدة البحرية في طرطوس (مركز التموين البحري) منصة مهمة لتحركاتها، بالإضافة إلى أنها عاملاً من عوامل التوازنات العسكرية الدولية في المياه الدافئة[6].

ثالثاً: أسباب اقتصادية، وتتعلق بالعلاقات التجارية القائمة بين البلدين ومن ضمنها مبيعات السلاح الروسي، حيث بلغت قيمة التبادلات التجارية بين البلدين ما يقارب مليار ومئة مليون دولار، وفق إحصاءات 2010، وتأتي خصوصية هذه العلاقات من كون سورية شريكةً أساسيةً لروسيا في مضمار استيراد السلاح الروسي، حيث تقدمت إلى المرتبة الثانية (بعد الصين) عام 2011 فبلغت وارداتها 15% من مجمل صادرات الأسلحة الروسية[7]. كما أن القلق الروسي من الخسائر التي سببتها الثورات العربية والبالغة 10 مليارات دولار في مجال التسليح مع كل من مصر والجزائر وليبيا دفعها الى التشبث بخيار دعم نظام الأسد[8]، بالإضافة إلى أسباب تتعلق بسياسات أسعار الطاقة حيث تدعم روسيا سورية كطريقة للتأثير على إيران والتي تؤثر سياسة طاقتها بأسعار الغاز الطبيعي الروسي.

الحراك الروسي في سبيل الانفراج السياسي والاقتصادي

إن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها روسيا هي الأقسى منذ الأزمة الاقتصادية 1998 إبّان رئاسة يلتسين، وتتمثل الأزمة الراهنة في السببين التاليين: **الأول هو انهيار سعر الروبل إلى النصف نتيجة تواصل العقوبات الأمريكية الأوروبية** على موسكو بعد ضم القرم، حيث يشير المحلّلون الاقتصاديون إلى أن مشكلة انهيار سعر الروبل ووصوله إلى النصف ناتج عن سوء تقدير مستشاري بوتين الذين دعموا فكرة ضمّ القرم، على أساس أن لدى روسيا احتياطي عملات كافياً لتتحمل معه العقوبات الاقتصادية، إلا أنه ثبت العكس ولم يستطع البنك المركزي الروسي الذي لجأ الى حل يلتسين عبر رفع سعر الفائدة أن ينقذ تدهور الروبل، الذي بدأ مطلع 2014 ولم يتوقف إلى لحظة كتابة هذه الورقة، فالاحتياطي الروسي(414) مليار دولار في حين أن الدين الخارجي الذي تضاعف (70٪) يبلغ (700) مليار دولار، وبلغت ديون الشركات الروسية 500 مليار دولار، خمسها يجب أن يسدد عام 2015، ما أدى إلى هروب رأس المال وإغلاق شركات كبيرة ووقوف الناس طوابير أمام البنوك لسحب أموالهم[9]. **أما السبب الثاني** يكمن في انخفاض عائدات الخزينة من النفط، نتيجة أزمة انخفاض أسعاره، حيث أن نصف الدخل القومي الروسي هو من عائدات النفط والغاز والضرائب التجارية على معاملاتهما، وقد انخفض هذا الدخل إلى النصف، ويأمل الروس ألا يطول أمد انهيار السعر خاصة أنهم الدولة الثانية عالمياً في إنتاج

---

[6] **Anna Borshchevskaya**، مصالح روسيا الكثيرة في سوريا، معهد واشنطن، للمزيد راجع الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria

[7] **نزار عبد القادر**، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني 2013/4/1، الرابط الالكتروني:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?34961#.VNH8h2iUcQE

[8] ففي ليبيا وحدها عقدت روسيا صفقات بنحو 04 مليار دولار لشراء اسلحة جديدة وتحديث المنظومة التسليحية القديمة واستحوذت شركة غاز بروم على نسبة 33%من حصة شركة الغاز الايطالية eni في حقول النفط والغاز الليبية، إلا أنه ومع اشتعال الأحداث في ليبيا سحبت روسيا موظفيها العاملين في مجال النفط ومجال شبكة البنية الأساسية خاصة مشروع إقامة أول شبكة سكك حديدية في ليبيا، **للمزيد راجع المرجع رقم6**.

[9] **غادة الشاويش**، هل تفتح أزمة البترول الباب أمام سقوط الأسد؟، جريدة القدس العربي، تاريخ: 2014/12/29، الرابط الالكتروني:
http://www.alquds.co.uk/?p=271827

النفط، إلا أن تأثير المملكة العربية السعودية على منظمة الأوبك هو الأقوى، لاسيما أن لديها احتياطي مالي كبير جداً مع دول الخليج، وتستطيع إطالة أزمة انخفاض النفط لثلاث سنوات قادمة بدون أي مشاكل[10].

ستراهن روسيا على سياسة استيعاب الصدمات، معتقدةً أن ثباتها وتوازنها وقدرتها على التكييف مع العقوبات سيدفع مع عامل الوقت الأوروبيين إلى مراجعة مواقفهم لاعتمادية أوروبا الشديدة على الغاز الروسي، إلا أنه لا ملامح أو مؤشرات توحي بتغيير نهج أوربا في هذا الملف خاصةً عند إدراكها أن هذا النهج يحقق غاياته إلى الآن. كما ستبقى روسيا تحاول الاعتماد على الصين في حل إشكالاتها، ورغم أن الأخيرة تحافظ على خطابها الدبلوماسي المتحالف مع روسيا إلا أنها مستفيدة من نزوح الشركات الأوروبية نحوها بدلاً من روسيا، وهي أكثر المنتفعين من سياسة انخفاض سعر النفط.

وريثما يتم ذلك **يبدو الشرق الأوسط كجغرافيا ملتهبة بعيدة عن المركز الروسي، ميداناً فعالاً لبدء نهج عدة خيارات يعتقد الروس أنها ستشكل مدخلاً لفاعلية سياسية واقتصادية مرتجاة، وتستقر هذه المداخل في ثلاثة بلدان إيران وتركيا والسعودية، إلا أن هذه المداخل تحتاج لتنازلات روسية يصعب عليها تقديمها وذلك لتنافي المصلحة المشتركة أو لعدم واقعية الأطروحات الروسية البديلة. وبسبر هذه المداخل المتوقعة نجدها في الآتي:**

أولاً: التفاهم مع السعودية، عبر بوابة الحل السياسي في سورية مع ضرورة استغلال ملف الإرهاب لضمان قلة التنازلات السياسية، إذ تدرك روسيا أنه من بين الغايات السياسية لتخفيض سعر النفط استهداف مواقفها تجاه إيران وسورية. وإحداث انزياحات تصب بصالح المملكة في معادلة التموضع الإقليمي سواء عبر الدفع نحو تنحي الأسد أو فرض بعض الشروط على الخصم الإيراني بواسطة روسيا، وسيحاول السعوديون بمساندة أمريكية ما استطاعوا إطالة أمد الأزمة حتى تعمق أزمة روسيا الاقتصادية. وبناءً عليه تشكل بوابة الحل السياسي مدخلاً مهماً لتحصيل تفاهم روسي سعودي من جهة، وفاعلية سياسية في ملفٍ زهدت معظم القوى الدولية في إيجاد حلول له.

ثانياً: التفاهم مع تركيا، تعتقد روسيا أن الغايات الأمريكية التي تتعارض مع مفاهيم موسكو وأنقرة الأمنية بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية المشتركة هي عوامل أساسية في إنجاح هذا التفاهم. وترى روسيا أن الفاعل التركي لايزال يشكل دوراً مؤثراً في تخفيف الأزمة الروسية، مع ضرورة إدراك أن تشابك وتعقد الملفات الاستراتيجية التي تتصدى لها تركيا ستجعل هذا التأثير فقط ضمن دائرة الاستراتيجيات الاقتصادية الثنائية الصرفة، فالملفات السياسة المشتركة لاتزال عالقة ومرتبطة بمسارات سياسية وعسكرية في ملفات أخرى كالعراق وإيران [11].

---

[10] المرجع السابق نفسه.

[11] ونلفت النظر إلى أن تركيا تستورد 60٪ من احتياجاتها من الغاز من روسيا، وتحاول روسيا التقرب من الأتراك في صراعها مع أوروبا على موضوع الغاز، بعد إلغاء الأوروبيين لتفعيل خط نقل الغاز الروسي إليهم «ساوث ستريم لاين»، واتخاذهم قرارا باعتماد خط غاز نابوكو، الذي يمر عبر تركيا، ما دفع روسيا إلى إبداء استعدادها لبناء مجمع غاز على الحدود اليونانية التركية لتعويض «ساوث ستريم»، وزيادة ضخ ثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز لتركيا، مع تخفيض ستة بالمئة من الأسعار، وزيادة حجم التبادل التجاري مع الأتراك من 30 إلى 50 مليار دولار سنويا، خاصة بعد موافقة أنقرة على تولي الشركات الروسية بناء المفاعل النووي التركي. **للمزيد راجع الرابط التالي:** http://www.bernama.com/arabic/v2/newsxch_list_details.php?id=48499

ثالثاً: التحالف مع إيران، تنطلق روسيا في هذا الصدد من دوافع سياسية تتمثل في تمتين علاقاتها مع إيران في المنطقة، حيث يتيح لها المشاركة بقيادة النظام الإقليمي الآخذ بالتشكل ويعزز فرص دورها السياسي الفعال فيه، كما سيعزز فاعلية تمكين وتعزيز الوجود العسكري والأمني لإيران في المنطقة الذي سيسهم في محاربة المجموعات العابرة للحدود وتكون عاملاً صادّاً لتنامي هذه المجموعات والحيلولة دون وصولها للمجال الحيوي الروسي ، ومما يحد من نجاعة هذا الخيار هو اختلاف البنى الاقتصادية وطبيعة علاقتها مع النظام السياسي الحاكم في البلدين، فالتموضع الروسي مع إيران يعرضها لنفس العقوبات الدولية التي تمتلك إيران فرص تحملها لأسباب تتعلق بطبيعة النظام السياسي والبنى الاجتماعية، بينما لا تمتلكه موسكو وهذا يعرض النظام السياسي فيها لأزمات جديدة، كما أن أي انفراج على مستوى الأزمة الاقتصادية لموسكو سيبقى مرهوناً بمقدار تراجع إيران، وبالتالي ستتسم التحركات الروسية بالتكتيكية المحدودة وغير الناجعة.

ويجب التنويه إلى أن هناك احتمالية ظهور متغير طارئ، ويتمثل في طرح مخارج سياسية لأزمة أوكرانيا عبر اتفاق أوروبي روسي، إلا أن خارطة الخيارات الروسية ستبقى مرهونة بحصول هذا الاتفاق ودرجة التنازلات المقدمة من قبل روسيا.

لا تزال خيارات روسيا تتمثل في إيجاد توازن حرج ما بين تحقيق تطلعاتها السياسية وتحسين مصالحها الاقتصادية، وهذا لا يمكن تحقيقه خصوصاً عندما تكون المصالح الاقتصادية الروسية في حالة تعارض شبه دائم مع طموحاتها وغاياتها السياسية، لا سيما أن أزمتها الاقتصادية الحالية غير مهيأة للانفراج خصوصاً في ظل عدم تقديمها لأي تنازل سياسي.

فرص المعارضة السورية الكامنة في سياستي أمريكا وروسيا

إن حالة تلاقي المصالح بين الولايات المتحدة وإيران في ظل ضبابية استراتيجية حرب مكافحة الإرهاب، تجعل المشهد العام في المشرق العربي مفتوحاً على جملة احتمالات لن تسهم في تحقيق الاستقرار، بل تترك هذا المشهد مفتوحاً على جملة من المخاطر الإقليمية التي تهدّد بتوسّع العنف في المنطقة، وبناءً عليه ينبغي على المعارضة السياسية والعسكرية السورية إدراك مسارات الفاعل الأمريكي في المنطقة عموماً وفي الجغرافية السورية خصوصاً، لاستنباط الفرص الكامنة الكفيلة بتحسين التموضع وتطويره. وباستعراض عام لهذه المسارات المتوقعة نجدها فيما يلي:

أولاً: ظهور تحالفات إقليمية جديدة لمقاومة التقارب الأمريكي الإيراني في سبيل صدّ آثار التمكين الأمريكي لإيران [12] الذي سيفضي إلى زيادة حالة الاحتقان" السني" تجاه هذه السياسة الأمريكية. ويرشح أن تكون هذه التحالفات بين بعض دول الخليج وتركيا وهذا الأمر سيكون له انعكاسات على الحالة السياسية والعسكرية للمعارضة التي لاتزال تواجه المدّ والنفوذ الإيراني في سورية.

ثانياً: استمرار معضلات التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بشقه الميداني، خاصةً بعد تغيير الرؤية الأمريكية المفتاحية في مواجهة التنظيم والمستندة على العنصر السنّي إلى الشراكة الضمنية مع إيران وأذرعها العسكرية في المنطقة. إلا أن هذا الخيار بمجمله هو خيار تسكيني لا يمكن البناء عليه لما له من تأثير على رفع منسوب المظلومية السنية الذي سيبقى عاملاً حاسماً في استمرار الحركات العابرة للقارات، الأمر الذي يحتم على المعارضة السورية المسلحة تحمل مسؤولية دحض الرؤية الأمريكية الجديدة عبر إزالة أسباب الخلاف والاتفاق على نواة جيش وطني ذو هيكلية وعقيدة وطنية واضحة.

ثالثاً: تعويم النظام السياسي والعسكري الحاكم كجزء من الحل السياسي في سورية، وتطويع طرفي الصراع في معركة مكافحة الإرهاب والاستمرار في تجاهل البعد الاجتماعي للقضية السورية، ويعتري هذا التوجه مغالطات واقعية جمّة تتعلق بهشاشة المنظومة العسكرية والسياسية للنظام الحاكم وفقدانها للسيطرة الحقيقية على الجغرافية السورية خاصةً في ظلّ تنامي النفوذ العسكري لقوى المعارضة في الجنوب واستراتيجيات توازن الرعب في دمشق وريفها، بالإضافة إلى صعوبة إيجاد ديناميات للعمل المشترك بين الطرفين في ظل استبعاد أطروحات التغيير الحقيقة والمستندة على المطالب الثورية المنادية بضرورة الانتقال السلمي للسلطة. وهذا التوجه من شأنه أن يحمّل المعارضة السياسية مسؤولية إبراز الوضع الحقيقي للنظام الحاكم على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي وتباين الصراعات الكامنة في طبقاته الاجتماعية وصعوبة إدارته للبلاد.

---

[12] فعلى سبيل المثال وتتوجس الرياض خيفة من العلاقة الآخذة في الدفء بين إيران والولايات المتحدة؛ فقد بدأ ينتابها أيضًا القلق المتزايد من اكتفاء أمريكا الذاتي المتنامي في مجال الطاقة، وهو ما قلّص بحدة الأهمية السياسية للسعودية بالنسبة للولايات المتحدة، ناهيك عن الخشية الخليجية من أن يؤدي وفاق إيراني -أمريكي نهائي إلى إعادة النظر في القوة البحرية الدولية "Central Task Force - CTF" التي تضم وحدات بحرية من 28 دولة والموجودة حاليا في محيط منطقة الخليج ، والتي تنشط في مجال محاربة القرصنة في الخليج. وأيضا عدم متابعة تطبيق الحصار البحري علي إيران، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن الدولي. ولا يخفي ما لهذه القوة من تأثير في ضبط التفاعلات العسكرية في المنطقة، وضمان استقرارها.

إن إلمام المعارضة السورية لخارطة الغايات والمصالح الأمريكية مقابل هشاشة استراتيجيات المعالجة يجب أن تدفعها لتبني ثلاثة أمور من شأنها تحسين التموضع باتجاه امتلاك زمام الأمور وهي:

1. الاستمرار بالتعامل مع الفاعل الإيراني كونه طرفاً أساساً بالصراع السوري، وبالتالي إعطاء الأولوية لمجابهة أدوات هذا الفاعل في الجغرافية السورية خاصةً عند إدراكنا أن التمدّد الإيراني في العراق واليمن ولبنان وسورية سيُكثر من خواصره الرخوة، وبذات الوقت تمتين أواصر التفاعل مع الأطراف الإقليمية الفاعلة وتعميق هذا التفاعل لإيصاله لدرجة التحالف.
2. لا يمكن مواجهة "الإرهاب" بآليات الولايات المتحدة المطروحة وافتراضاتها الحالية، فالقوى العسكرية المركزية التي تسعى لتطويعها ثبت عدم قدرتها على التنفيذ العسكري، وذلك لحجم الخسائر التي تعرضت لها من جهة ولكثرة الصراعات الكامنة الداخلية في هذه القوى المركزية من جهة ثانية. لذا ستكون المهمة الأساسية في تلك المواجهة هي قوى الثورة والتغيير، وهذا يتطلب دعماً عسكرياً وفاعلية دبلوماسية لتحقيق هذا الغرض، بما يجعل الفاعل الأمريكي يعيد تعريف القوى المسلحة في الجغرافية السورية.
3. تأزم السياسة الدولية وبراغماتية الفاعلين الدوليين وضرورات المشهد السياسي والعسكري المحلي تجعل مطلب الالتفات/الالتحام للداخل السوري مطلباً أساسياً لامتلاك زمام المبادرة عبر ثلاثة مداخل: أولها التنسيق المشترك بين المكاتب السياسية للفصائل العسكرية لتنسيق الفعل العسكري وانسجام التصريحات والقرارات السياسية، وثانيها جعل جلّ مخرجات الحكومة المؤقتة تصب في معالجة أولويات الداخل سواء بالعمل على تهيئة المناخ لإدارة المناطق المحررة أو بتتبع القضايا الخدمية والتعليمية أو بالملف الإنساني الناجم عن اللجوء الداخلي و الخارجي، وثالثها جعل المحرك الأساسي والمستند القانوني لأي حراك سياسي هو المطلب المجتمعي القائم على ضرورة التغيير وانتقال السلطة بما أن أي محدد آخر سيكون غير استراتيجي.

أما على صعيد الفرص الكامنة في سياسة الفاعل الروسي، فيمكننا القول أنه من الصعب أن تستعيد روسيا طموحاتها السوفييتية عبر الملف السوري، ولن تجدي مبادراتها السياسية المتعجلة وغير الواضحة، والتي لا تراعي واقع المشهد السياسي والعسكري في سورية في جعل قوى الثورة السورية تؤمن بتغير الموقف الروسي، خاصةً استمرار دعم موسكو للنظام الحاكم وبشتى الوسائل السياسية والعسكرية، هذا من جهة، ولأن الروس يتحركون بدوافع سياسية لا تتعلق بالملف السوري بقدر ماهي استغلال للسياسة الأوبامية المترددة والمرتبكة تجاه نكبة السوريين من جهة أخرى.

وفقاً لخيارات التحرك الروسي ذات المسارات العسرة والغايات المرتبطة بسياسات الأطراف الإقليمين الفاعلين، ينبغي على قوى المعارضة السورية تبني عدة سياسات تقلّل من مفرزات هذا التحرك التي تتسم بالارتدادات السلبية على القضية المجتمعية السورية وتتمثل في:

1. تكريس ثوابت عمل سياسية حيال سياسة التحالفات الرسمية للمعارضة السورية قائمة على دعم أي تفاهمات بين الأطراف الإقليمية الداعمة للشعب السوري (كالتفاهم التركي السعودي المتوقع)، بالإضافة إلى رفض أية علاقات تفضي لتمكين إيران أو التحالف الإيراني الروسي.
2. عدم الولوج بأية أطروحات روسية منفردة تتعلق بالحل السياسي في سورية، والاتكاء في ذلك على الشرعية السياسية الدولية للائتلاف الوطني، حيث أن عدم حضوره أية مفاوضات سيعرضها للفشل كما حصل في منتدى موسكو الأخير، ولا ينبغي له الحضور إلا برعاية دولية وأممية.
3. عرقلة الغايات الروسية في التحالف الدولي الكامنة في البوابة الإيرانية، وذلك من خلال تفعيل الدور العسكري لقوى المعارضة والعمل على تكرار تجربة عين العرب "كوباني" التي أثبتت أن الفرقة السياسية والعسكرية ليست معوقاً لتحجيم الإرهاب وتقهقره في ظل وحدة الهدف الميداني. مما سيخفف من الأصوات المنادية بإشراك حلفاء روسيا في التحالف الدولي، بالإضافة إلى المضي قدماً نحو إنشاء جيش وطني ذو هيكلية وعقيدة عسكرية واضحة.

خاتمة

تخلص الدراسة إلى أن السياسات الأمريكية وحتى الروسية تعاني اضطراباً في السلوكيات وبراغماتيةً في الغايات والطموحات الدولية خصوصاً تجاه المشرق العربي، وهذا ناجمٌ عن عدة عوامل، أهمها تلك المتعلقة بالعامل المحلي للوحدة الدولية، حيث يكمن في الولايات المتحدة بالأطر العامة التي وضعتها إدارة أوباما والمتصلة بمفاهيم الأمن المحلية والاقتصادية وسياسات الطاقة وانتهاج سياسات التدخل غير المكلف، بالإضافة إلى حسابات التوازنات الحساسة ضمن الصراع الناشئ حالياً سواء بين الإدارة ومؤسسات الدولة، أوبين الحزبين الجمهوري والديمقراطي والذي أرجأ حسم جل القضايا ذات التحولات الجيوسياسية في المنطقة لمرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية، بينما يكمن العامل المحلي في روسيا بطبيعة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بموسكو والتي تضع نظامها السياسي أمام عدة خيارات سياسية صعبة ترتبط الغايات فيها بمقدار تنازلات سياسية ليست بوارد إدارة بوتين، الذي يحاول المناورة وخلق هوامش تحرك خارجية تحلحل بعضاً من التأزم السياسي والاقتصادي التي تشهده الوحدة الروسية، وذلك عبر عدة بوابات أهمها يتعلق بملفات المشرق العربي وخاصة الملف السوري الذي يشكل عقدة جيوسياسية تتشابك وتتعقد فيها السياسات الإقليمية والدولية لاسيما بعد دخول متغير الإرهاب على هذا الملف الذي أعاد تعريفه وترتيب أولوياته من جديد.

إن هذا الاضطراب الدولي الناجم أيضاً عن تسارع وسيولة الأحداث وكثرة المتغيرات الدخيلة ذات التداعيات الجيوسياسية، يجعل لقوى المعارضة السورية عدة فرص كامنة تبدأ من تحديد ثوابت سياسية لتحالفاتها السياسية والعسكرية الدولية والإقليمية بعد تمتين الجبهة الداخلية، مع ضرورة الاحتفاظ بمنجز الشرعية السياسية واستثماره بعدم تمرير الأطروحات السياسية للفاعل الروسي أو الإيراني، وتمّر بضرورة تنظيم الصف العسكري فيما يتعلق بمكافحة نظام الأسد والإرهاب بعد الاستفادة من دروس ومعطيات المشهد العسكري العام سواء تلك التي حدثت في عين العرب "كوباني" أو بمعادلات توازن الرعب في دمشق وريفها أو بالجبهة الجنوبية أو الشمالية، ولن تنتهي تلك الفرص بضرورة تمتين العلاقة بين الداخل والخارج بحيث ينبغي أن تصبح تبادلية وتكاملية تستطيع قوى المعارضة السورية من خلالها مواجهة مشاريع النفوذ الإيرانية وتعرّي ادّعاءات واقعية تعويم نظام الأسد أو أحد رموزه.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org